جامعة المنصورة
كليـة الآداب

مشاركة المرأة العربية في التنمية الشاملة: الواقع والمعوقات والآفاق المستقبلية

إعـــداد

الأستاذ الدكتور / حسين محمد العثمان
أستاذ علم الاجتماع
عميد كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة – الإمارات العربية المتحدة

الدكتور/ محمد عبد الكريم الحوراني
أستاذ مشارك – قسم علم الاجتماع
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة– الامارات العربية المتحدة

الأستاذة /خوله عبدالرحمن الملا
باحثة لدرجة الدكتوراه في برنامج علم الاجتماع التطبيقي – مسار سياسات التنمية
قسم علم الاجتماع–كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة– الامارات العربية المتحدة

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة
العدد السابع و الستون – أغسطس ٢٠٢٠

مشاركة المرأة العربية في التنمية الشاملة:
الواقع والمعوقات والآفاق المستقبلية

الأستاذ الدكتور / حسين محمد العثمان
أستاذ علم الاجتماع
عميد كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة – الإمارات العربية المتحدة

الدكتور/ محمد عبد الكريم الحوراني
أستاذ مشارك – قسم علم الاجتماع
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة– الامارات العربية المتحدة

الأستاذة /خوله عبدالرحمن الملا
باحثة لدرجة الدكتوراه في برنامج علم الاجتماع التطبيقي – مسار سياسات التنمية
قسم علم الاجتماع–كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة– الامارات العربية المتحدة

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع مؤشرات التنمية البشرية في البلدان العربية، وواقع مشاركة المرأة العربية فيها. كما هدفت الدراسة الى الوقوف على معوقات مشاركة المرأة في التنمية الشاملة. ولتحقيق هذه الأهداف، فقد تم الاعتماد على البيانات المتوافرة في تقرير التنمية البشرية العالمي ٢٠٠٩، وتقرير التنمية البشرية العربي ٢٠٠٩.

كشف نتائج الدارسة بأن هناك تفاوتا كبيرا بين البلدان العربية في مستويات التنمية البشرية في الفرص التعليمية، والصحية، والحياة الكريمة لجميع المواطنين بغض النظر عن النوع الاجتماعي. كما كشفت نتائج الدراسة وجود فجوة ضئيلة بين الرجال والنساء في مستويات التنمية البشرية في مجالات التعليم والصحة، والحياة الكريمة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، لكن هذه الفجوة تتسع في باقي البلدان العربية ذات التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة وبخاصة في جيبوتي، والصومال، واليمن. كذلك، أظهرت نتائج الدراسة وجود فجوة كبيرة بين الرجال والنساء في مجال التنمية البشرية التي تقوم على أساس المشاركة الاقتصادية والسياسية واتخاذ القرارات في جميع البلدان العربية التي توافرت فيها بيانات دليل تمكين المرأة. بالإضافة لذلك، لا تزال العوامل السياسية والثقافية تشكل عائقاً أمام مشاركة المرأة وبخاصة في المجالين الاقتصادي والسياسي. وأخيرا، فإن الأفاق المستقبلية لمشاركة المرأة في التنمية الشاملة مرهون بالنجاح الذي ستحققه البلدان العربية في مجالات التنمية الشاملة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على مستوى المجتمع بشكل عام والمرأة بشكل خاص من خلال إرساء عوامل العدالة والمساواة بين الناس وتوسيع فرص الحياة للجميع وتعزيز المشاركة الاقتصادية والسياسية للرجال والنساء.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية، المرأة، البلدان العربية، النوع الاجتماعي

Abctract :

This study aimed to identify the reality of human development indicators in the Arab countries, and the reality of Arab women's participation in them. The study also aimed to identify obstacles to women's participation in comprehensive development. To achieve these goals, we have relied on the data available in the World Human Development Report 2009 and the Arab Human Development Report 2009.

The results of the study revealed that there is a great disparity between Arab countries in the levels of human development in educational, health, and decent life opportunities for all citizens regardless of gender. The results of the study also revealed that there is a slight gap between men and women in the levels of human development in the areas of education, health, and a decent life in the countries of the Gulf Cooperation Council, but this gap widens in the rest of the Arab countries with medium and low human development, especially in Djibouti, Somalia and Yemen. Also, the results of the study showed that there is a large gap between men and women in the field of human development, which is based on economic and political participation and decision-making in all Arab countries where data for the empowerment of women are available. In addition, political and cultural factors remain an impediment to women's participation, especially in the economic and political spheres. Finally, the future prospects for women's participation in comprehensive development depend on the success that Arab countries will achieve in the areas of comprehensive development with their social, economic and political dimensions at the level of society in general and women in particular by establishing factors of justice and equality between people and expanding life opportunities for all and enhancing the economic and political participation of men and women. Keywords: Human Development, Women, Gender, Arab World.

١ – مقدمة الدراسة وخلفيتها:

يرجع استخدام مفهوم التنمية (Development) إلى الخمسينيات من القرن العشرين، فقد كان التركيز على استثمار الموارد البشرية كمتطلب ضروري لاستثمارات رأس المال المادي. وتطور مفهوم التنمية البشرية (Human Development) ليركز على الرفاه الاجتماعي في الخمسينيات، وتجاوز مخلفات التنمية في الستينيات، والحد من الفقر وتلبية الحاجات الأساسية في السبعينيات، وضعف الحماس لمفهوم التنمية البشرية في

الثمانينيات بسبب تطبيق البرامج الهيكلية المفروضة عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في المجتمعات النامية.

لقد كانت المشاركة جزءا من مفردات التنمية منذ ستينات القرن العشرين. وكانت هذه المشاركة تقتصر على المشاركة الأهلية في برامج ومشاريع التنمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٣). واستعاد مفهوم التنمية البشرية أهميته من جديد في تسعينات القرن العشرين، فقد طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Program (UNDP) مفهوما موسعا للتنمية والمشاركة فيها. ويشير مفهوم التنمية البشرية إلى توسيع نطاق الخيارات والفرص المتاحة أمام الأفراد في الحصول على الدخل وفرص العمل والتعليم والصحة والعيش في بيئة نظيفة ومأمونة، والمشاركة الكاملة في صنع القرارات داخل المجتمع ، والتمتع بالحريات البشرية، والاقتصادية، والسياسية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩١).

يشير صن (٢٠٠٤) – وهو أحد منظري التنمية البشرية المشهورين– بأن العمل والإنتاج والتعليم ومحو الأمية والصحة والرعاية الصحية والمساواة بين الجنسين وحق التعبير أو الوصول إلى المعلومات هي حرية وقدرة. وتستلزم التنمية إزالة افتقاد الحرية كالفقر والطغيان وشح الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعي. فالتنمية كعملية، وهي توسيع الحرية التي تشمل القدرات الأولية كالقدرة على تجنب الحرمان (المجاعات ونقص التغذية والمعرفة بالقراءة والحساب والتمتع بالمشاركة السياسية (الحقوق المدنية) والحرية الأدائية كالحريات السياسية والتسهيلات الاجتماعية والتسهيلات الاقتصادية والفرص الاجتماعية (التعليم والرعاية الصحية) وضمانات الشفافية (الحاجة إلى الصراحة التي يتوقعها الناس وحرية التعامل المشترك طبقا لضمانات تكفل الإطلاع والوضوح) (صن،٢٠٠٤). ومن جهة أخرى، يتضمن مفهوم التنمية البشرية ثلاثة عناصر أساسية: المساواة في الفرص المتاحة أمام أفراد المجتمع، استدامة هذه الفرص، وتمكين الأفراد من المشاركة في عمليات التنمية بالمفهوم الشامل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،١٩٩٥). طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دليلا في التنمية البشرية Human Development Index. ويقيس هذا الدليل متوسط انجازات بلد ما في الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية: طول العمر (العمر المتوقع عند الولادة)، المعرفة (التحصيل العلمي: معرفة القراءة والكتابة للبالغين ونسبة القيد في التعليم الابتدائي ، والثانوي، والعالي معا)، ومستوى المعيشة الكريمة (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) (UNDP, 2003).

٢ – إشكالية الدراسة وأهدافها

سعت البلدان العربية بعد استقلالها من الاستعمار الغربي في تطبيق منهجية التخطيط التنموي التي استخدمت الانسان كوسيلة وهدف للتنمية لتحسين الفرص الحياتية أمام المواطنين. وتجاوزت بعض الخطط التنموية في تجربتها في بعض البلدان العربية ما يزيد عن ستة عقود. ومرت الكثير من البلدان العربية بمشاكل سياسية واقتصادية لأسباب داخلية وخارجية قللت من فعالية هذه البرامج

التنموية وبددت أهدافها في مكافحة الفقر والتمتع بالحقوق التي ضمنتها الدساتير العربية. وقد أخذت معظم البلدان العربية المرأة بعين الاعتبار في خططها التنموية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أولا: التعرف على واقع مؤشرات التنمية البشرية في البلدان العربية في ضوء البيانات المتوافرة في تقرير التنمية البشرية العالمي ٢٠٠٩ وتقرير التنمية البشرية في العالم العربي ٢٠٠٩.

ثانيا: التعرف على واقع مشاركة المرأة العربية في التنمية البشرية من خلال دليلي التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي وتمكين المرأة.

ثالثا: التعرف على معوقات مشاركة المرأة في التنمية الشاملة والآفاق المستقبلية لهذه المشاركة.

٣ – منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة في تحقيقها لأهدافها على منهجية البيانات المتوافر Available data في تقرير التنمية البشرية 2009 (Human Development Report 2009) وتقرير التنمية البشرية العربي ٢٠٠٩ (Arab Human Development Report 2009). فالدراسة وصفية تحليلية تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال المقارنة بين البلدان العربية في مجالات التنمية البشرية بشكل عام ومشاركة المرأة العربية في هذه التنمية بشكل خاص. ومن الجدير بالذكر، فإن المنطلق العلمي والنظري لمؤشرات التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يعتمد على فرضيات بعض نظريات التحديث (Modernization Theories).

٤ – نظرية التحديثِ

تعود جذور نظريات التحديث إلى النظرية البنائية الوظيفية منذ بداياتها في القرن التاسع عشر. وتقوم نظريات التحديث على أساس أن المجتمعات الإنسانية بما فيها المجتمعات النامية يمكنها أن تلحق بالمجتمعات الغربية المتقدمة عبر المراحل التي مرت بها هذه المجتمعات. فقد ساهم منظرو التطورية Evolutional theorists في صياغة مفاهيم سوسيولوجية في التغير الاجتماعي Social Change والبناء الاجتماعي Social Structure شكلت منطلقا لمفاهيم نظريات التحديث لاحقا في القرن العشرين. فمثلا، يشير تونيز (Tonies: 1855-1936) إلى أن المجتمعات الانسانية تنتقل من مرحلة المجتمع المحلي (Gemein Schaft or Community) إلى المجتمع (Gesellschaft or Society). كما أن دوركايم (Durkheim: 1885-1917) قد أوضح بأن المجتمعات الانسانية تتطور من مرحلة التضامن الآلي (Mechanical Solidarity) إلى مرحلة التضامن العضوي (Organic Solidarity). كذلك، يوضح أوجست كونت (Comte: 1789-1857) أن المجتمعات الانسانية مرت بثلاث مراحل: (١) المرحلة الثيولوجية؛ (٢) المرحلة الميتافيزيقة؛ (٣) المرحلة الوضعية (للمزيد أنظر: So, 1993; Wallace and Wolf, 1995). لذلك، يرى العلماء التطوريين بأن المجتمعات الانسانية تتطور من مرحلة إلى أخرى بطريقة أحادية إلى أعلى Unilineal Way.

تأثر علماء التحديث بأعمال بارسونز (Parsons: 1902-1979) في مجال البنائية الوظيفية والفعل

الاجتمـاعي حيـث ينظـرون إلـى أن التقليـد Tradition هـو مفهـوم علـى النقـيض مـن مفهـوم الحداثـة Modernity. ويقتـرح علمـاء التحـديث الأمريكيـون بـأن الـدول الناميـة تسـتطيع أن تقلـد النمـوذج الغربـي بالاعتمـاد علـى القـروض والمسـاعدات (Harison, 1988; So, 1993). وبشكل عام، تقوم نظريات التحديث على مجموعة من المبادىء، من أهمها: التمييز بين المجتمعات التقليديـة والمجتمعـات الحديثـة، وأن التقـدم والنمـو الاقتصـادي والصـناعي فـي المجتمعـات الغربيـة المتقدمـة يعـزى إلـى تطبيـق النظـام الرأسـمالي (Isbister,1995). ومن المبادىء الأخرى لنظريات التحديث هو أن عملية التحديث تمر بمراحل يمكن للمجتمعـات الناميـة مـن خلالهـا اللحـاق بتجربـة المجتمعات الغربية الصناعية لأنها عملية تقدمية (So, 1993). ويعتبر روستو (Rostow, 1979) من العلماء البارزين في نظرية التحديث الذي يرى بأن المجتمعات النامية يمكنها أن تمر بالمراحل التي مرت بها المجتمعات المتقدمة للانتقال إلى المرحلة الحديثة من خلال خمس مراحل تعتمد على نسبة النمو الاقتصادي: المرحلة التقليدية، مرحـة مـا قبـل الاقـلاع، مرحلـة الاقـلاع، مرحلـة النضوج، ومرحلة الاستهلاك الكبير. لذلك، فيرى علماء التحديث من أمثال إسندت (Eisentadt, 1960) بأن المجتمعات الحديثة تتميز بالمستوى العالي للتكنولوجيا، الديمقراطية، التعليم المتميز، التوسـع فـي وسـائل التواصـل، الفرديـة كقيمـة أخلاقية، والتركيز على كرامة الفرد. وبحسب ليهي (Leahy, 1986)، فإنـه يمكـن نشـر الحداثـة مـن خـلال تبنـي الاسـتراتيجيات الاقتصـادية التـي تركزعلى دعم المؤسسات والسياسات التي تدعم الملكية الفردية، وتراكم الثروة بهدف تحريك قوى المجتمع نحو النمو الاقتصادي، واستراتيجيات تركز على الانتخابات النزيهة، وحق الاقتراع، والحقوق المتساوية.

٥ – التنمية الشاملة في البلدان العربية:

٥ – ١ التنمية الاجتماعية والاقتصادية

تعد التنمية وسيلة وغاية في نفس الوقت. فقد طبقت غالبية البلدان العربية التخطيط التنموي بعد استقلالها لتغيير خصائص السكان الديموغرافية الاجتماعية والاقتصادية. وتتفاوت البلدان العربية في مستويات التنمية لأسباب داخلية وخارجية أسهمت في تحسين معيشة المواطنين أو تدنيها. وبحسب المعلومات الإحصائية الواردة في تقرير التنمية البشرية العالمي ٢٠٠٩، يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١) بأن ثلاث دول عربية صنفت ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا (الكويت، وقطر، والإمارات)، واحتلت أربع دول عربية موقعا بين الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (البحرين، ليبيا، عمان، السعودية)، في حين تم تصنيف باقي الدول العربية (١٣ دولة) ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة. وتتفاوت البلدان العربية فيما بينها في مستويات التنمية البشرية. فمثلا، بلغت قيمة دليل التنمية البشرية في الكويت (٠,٩١٦) مقارنة مع (٠,٥٠٨) في اليمن. كذلك، احتل لبنان المرتبة الأولى بين الدول العربية ذات التنمية البشرية المتوسطة (٠,٨٠٣) مقارنة بموريتانيا وجيبوتي التي احتلت المرتبتين الأخيرتين (٠,٥٢٠). وإذا ما تم تصنيف الدول العربية كمجموعة فإن معدل

التنمية البشرية يضعها ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (٠,٦٩٩) مقارنة مع معدل الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (٠,٨٩٧) والدول ذات التنمية البشرية المنخفضة (٠,٤٣٦). وبشكل عام، فإن مؤشرات التنمية البشرية تشير بوضوح إلى أن هناك عدد كبير من المواطنين في البلدان العربية يعانون من نقص في الحقوق الأساسية كحق التعليم والصحة والعيش الكريم بغض النظر عن الجنس. كما، أن هناك تفاوت كبير بين البلدان العربية في مدى توفر هذه الحقوق للمواطنين.

الجدول رقم (١) يبين دليل التنمية البشرية للبلدان العربية بحسب ترتيب الدولة بين دول العالم ومستوى التنمية ٢٠٠٧ وقيمة دليل التنمية لسنة ١٩٨٠ و ٢٠٠٧

الدولة	الترتيب	المستوى	قيمة الدليل ١٩٨٠	قيمة الدليل ٢٠٠٧
الكويت	٣١	مرتفعة جدا	٠,٨١٢	٠,٩١٦
قطر	٣٣	مرتفعة جدا	–	٠,٩١٠
الإمارات	٣٥	مرتفعة جدا	٠,٧٤٣	٠,٩٠٣
البحرين	٣٩	مرتفعة	٠,٧٦١	٠,٨٩٥
ليبيا	٥٥	مرتفعة	–	٠,٨٤٧
عمان	٥٦	مرتفعة		٠,٨٤٦
السعودية	٥٩	مرتفعة	٠,٦١١	٠,٨٤٣
لبنان	٨٣	متوسطة		٠,٨٠٣
الأردن	٩٦	متوسطة	٠,٦٣١	٠,٧٧٠
تونس	٩٨	متوسطة		٠,٧٦٩
الجزائر	١٠٤	متوسطة	٠,٦٢٨	٠,٧٥٤
سوريا	١٠٧	متوسطة	٠,٦٠٣	٠,٧٤٢
فلسطين	١١٠	متوسطة	٠,٤٧١	٠,٧٣٧
مصر	١٢٣	متوسطة	٠,٤٩٦	٠,٧٠٣
المغرب	١٣٠	متوسطة	٠,٤٧٣	٠,٦٥٤
جزر القمر	١٣٩	متوسطة	٠,٤٤٧	٠,٥٧٦
اليمن	١٤٠	متوسطة	٠,٤٢٠	٠,٥٧٥
السودان	١٥٠	متوسطة	٠,٤٣٣	٠,٥٣١
موريتانيا	١٥٤	متوسطة	-٠,٤٩٩	٠,٥٢٠
جيبوتي	١٥٥	متوسطة	–	٠,٥٢٠
الدول العربية	–	–	–	٠,٦٩٩
تنمية بشرية مرتفعة	–	–	–	٠,٨٩٧
متوسطة	–	–	–	٠,٦٩٨
منخفضة	–	–	–	٠,٤٣٦

المصـــدر: برنـــامج الأمـــم المتحـــدة الإنمـــائي (UNDP). ٢٠٠٩. تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩.

ومن المؤشرات التي تقيس مدى تمتع المواطنين بحقوقهم دليل الفقر البشري. ويتم حساب هذا الدليل من خلال أبعاد الفقر البشري كمستوى المعيشة اللائق (نسبة الأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي لأعمارهم ونسبة السكان المحرومين من مصادر المياه الصالحة للشرب) والمعرفة (معدل الأمية عند البالغين) والصحة (الاحتمال عند الولادة بحياة لا تزيد عن ٤٠ عاما).

يلاحظ من الأرقام الإحصائية المتوافرة في الجدول رقم (٢) بأن هناك تفاوت كبير بين البلدان العربية في مجال الفقر البشري. فمثلا، يتمتع المواطنون القطريون، والإماراتيون، والأردنيون بفرص أفضل من باقي المواطنين في البلدان العربية التي تتوافر عنها أرقاما إحصائية عن الفقر البشري، وهذا يعود تاريخيا في جزء منه إلى تركيز الدولة على التخطيط التنموي في مجالات التعليم والصحة، مما خفض نسبة الفقر البشري فيها.

جدول رقم (٢) يبين توزيع بعض البلدان العربية بحسب نسبة دليل الفقر البشري

الدولة	الترتيب	المستوى ٢٠٠٧	قيمة الدليل %
الكويت	٣٣	مرتفعة جدا	–
قطر	٣٥	مرتفعة جدا	٥%
الإمارات	٣٩	مرتفعة جدا	٧,٧%
البحرين	٤١	مرتفعة	٨%
ليبيا	٥٦	مرتفعة	١٣,٤%
عمان	٥٨	مرتفعة	١٤,٧%
السعودية	٦١	مرتفعة	١٢,١%
الأردن	٨٦	متوسطة	٦,٦%
لبنان	٨٨	متوسطة	٧,٦%
تونس	٩١	متوسطة	١٥,٦%
الجزائر	١٠٤	متوسطة	١٧,٦%
فلسطين	١٠٦	متوسطة	٦%
سوريا	١٠٨	متوسطة	١٢,٦%
مصر	١١٢	متوسطة	٢٣,٤%
المغرب	١٢٦	متوسطة	٣١,١%
جزر القمر	١٣٤	متوسطة	٢٠,٤%
موريتانيا	١٣٧	متوسطة	٣٦,٢%
السودان	١٤٧	متوسطة	٣٤%
جيبوتي	١٤٩	متوسطة	٢٥,٦%
اليمن	١٥٣	متوسطة	٣٥,٧%

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). ٢٠٠٩. تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩

٥ – ٢ المشاركة في صنع القرارات في المجتمع:

تاريخيا ركزت أدبيات التنمية بعد الحرب العالمية الثانية على التنمية الاقتصادية، ثم ثبت فشل هذا التوجه حيث تم التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لترابطهما في عملية التنمية. وتبين بعد ذلك أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لن تؤتي أوكلها إلا بعد أن تركز هذه التنمية على البعد الثالث وهو مشاركة المجتمع في صنع القررات لترسيخ مبدأ المحاسبة والمراقبة والمسائلة والشفافية والتخلص من الفساد بأشكاله المختلفة. إن هذه الأبعاد الثلاثة للتنمية الشاملة متوافرة في مفهوم التنمية البشرية.

ولكن تطبيقات كثير من الدول النامية –بما فيها كثير من البلدان العربية– للديمقراطية كانت شكلية. وبهذا الخصوص، يؤكد (دوفرجية) بأن العديد من هذه الدول تدعي الديمقراطية؛ لأنها تملك دساتير أشبه ما تكون ببرامج، وتجري انتخابات عامة تفتقر إلى الحرية، وتبني برلمانات غالبا ما تكون ضعيفة، ونظاما قضائيا شكليا يتحول إلى موظفين لدى السلطة السياسية (دوفرجية، ١٩٩٢:٢٥).

ان ظهـــور الديمقراطيـــة بـــالمعنى الليبرالـــي أو السياسـي المعاصـر (political or liberal democracy) هـــو ظـــاهرة حديثـــة النشـــأة. فقـــد تطـــورت الديمقراطيـــة فـــي الغـــرب تطـــورا بطيئـــا وتـــدريجيا، وواجهـــت الكثيـــر مـــن المشـــكلات والمعوقـات، ففـي الـديمقراطيات المسـتقرة، تحقـق التصـويت للـذكور فـي نهايـة القـرن التاسـع عشـر وبدايـة القـرن العشـرين. أمـا التصـويت الشـامل والمتســاوي فقــد تــأخر إلــى القــرن العشــرين (بوتومور،١٩٨٩). ففي بريطانيا–مثلا– حصلت المـرأة علـى حـق التصـويت عـام ١٩١٨، وفـي ألمانيـا عـام ١٩١٩، وفـي الولايـات المتحـدة عـام ١٩٢٠، وفـــي فرنســـا عـــام ١٩٤٤ (دالتـــون، ١٩٩٦).

من جهة أخرى، عرف عالما الاجتماع الأمريكيين بولين وباكستون (Bollen & Paxton, 1998, 2000) الديمقراطيـة الليبراليـة بأنهـا المـدى الـذي يسـمح بـه النظـام السياسـي لبلـد مـا بالحريـات السياسية (political liberties) والحكم الديمقراطي (democratic rule). وتتمثـل الحريـات السياسـية بالمدى الذي يستطيع أفراد مجتمع ما في ممارسة حرية التعبير لآرائهم السياسية المختلفة في وسائل الإعـــلام المتاحـــة، وحريـــة تشـــكيل الجماعـــات السياسية والمشاركة فيها. أما الحكم الـديمقراطي فيشـمل علـى الوضـع الـذي تخضـع فيـه الحكومـة للمحاسبة والمساءلة من قبل أفراد المجتمع، وأن كـل فـرد يسـتطيع المشـاركة فـي الحكومـة بشـكل مباشر أو عن طريق التمثيل (Bollen & Paxton, 1998, 2000). ويشـير بعـض المفكـرين إلـى أن الديمقراطيـة المعاصـرة هـي مـنهج وليسـت عقيـدة؛ فهـي ممارسـة دسـتورية مقيـدة بدسـتور تحـتكم إليـه القوى المتعددة في المجتمع. ويضيف، بأنها منهج يقوم على أساس مجموعة من المبادئ والمؤسسات التي تعمل على إدارة التباين في الآراء والمصالح فـي المجتمـع سـليما والسـيطرة علـى مختلـف أنـواع العنف التي تظهر في المجتمع. لذلك، فان تطبيق النظـام الـديمقراطي يختلـف مـن نظـام سياسـي إلـى آخـر، وتتـأثر هـذه النتـائج باختيـارات الفـاعلين والمشـاركين فـي اتخـاذ القـرارات الديمقراطيـة، ومنظومـة القيم في المجتمـع. كذلك ، فـان النتـائج المترتبـة علـى تطبيـق النظـام السياسـي الـديمقراطي تختلـف حسـب ديناميـاتـه عبـر الـزمن (الكـواري وآخرون، ٢٠٠٠).

تكشف بيانات بيت الحرية (Freedom House, 2009) عـن أن غالبيـة الـدول العربيـة (١٣ دولـة) تصـنف بأنهـا دولا بـلا حريـة (Not Free). وهـذا يشير إلى أن نسبة كبيرة من المواطنين في البلدان العربيـة لا يتمتعون بحقوق المشاركة السياسة بما فيه النساء مما يؤثر على هوية المجتمع وتضعف قدرته على مقاومة تحديات العولمة ومرحلة ما بعد الصـناعة فـي العـالم . ومـن الجـدير بالـذكر، بـأن منهجيـة بيـت الحريـة فـي مجـال مؤشـرات الحريـة تكون ذاتية المقاييس وقد يكون لها أبعادا سياسية، ولكـن يمكـن اسـتخدامها نسـبيا فـي المقارنـات بـين الدول.

٦ – مشاركة المرأة في التنمية الشاملة

استحوذت قضية التنمية على اهتمام العلماء والقادة السياسيين والمخططين والهيئات الدولية .

و أصبحت قضايا التخطيط والتنمية تحتل مركز الصدارة في اهتمامات المجتمعات النامية منذ النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن. ووجدت هذه المجتمعات النامية أنفسها أمام تحديات كبيرة منها ما يتصل بالنظام الدولي ومنها مايتصل بالبناءات الاجتماعية . وتشكل النساء بصفة عامة نصف القوة البشرية في المجتمعات الإنسانية إذ لا يمكن للمجتمعات التي تسعى للتطور والتحديث وترغب في تحقيق أهدافها التنموية أن تغفل دور المرأة في عمليات التنمية البشرية. فالإنسان بغض النظر عن جنسه (ذكر أو أنثى) هو أداة التنمية وهدفها.

تاريخيا عانت المرأة من التناقضات الكبيرة في المجتمعات الإنسانية التي ساهمت في تدني مشاركتها في الحياة العامة . ويلاحظ علماء الاجتماع أن البناء الاجتماعي والثقافة للمجتمع محددان أساسيان للسلوك الإنساني بعامة وسلوك المرأة بخاصة. يشير البناء الاجتماعي إلى تنظيم معين للسلوك اليومي لأفراد المجتمع وعلاقاتهم الاجتماعية بحيث يمكن التنبؤ بسلوك هؤلاء الأفراد. ويتألف البناء الاجتماعي من المؤسسات الاجتماعية (الأسرة ، والاقتصاد ، والتعليم ، والدين ، والسياسة) ، والمكانات والأدوار والجماعات . وتتألف الثقافة من منظومة القيم والمعتقدات والمعايير والقوانين التي يشترك فيها أفراد المجتمع وتوجه تفكيرهم وسلوكهم (العثمان، ٢٠٠٦).

شهدت المجتمعات المتقدمة تطورات كبيرة في مجالات الحياة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية خلال القرون الثلاثة الماضية. وأسهمت هذه التطورات في تغيير أنساق الحياة الاجتماعية والسياسية ، كما أسهمت هذه التطورات في زيادة مشاركة المرأة في التنمية البشرية بمجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وواجهت المرأة أشكالا متعددة من التمييز والاستغلال ، فكافحت طويلا للحصول على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فاستغرقت المجتمعات المتقدمة ثلاثة قرون لتحقيق المؤشرات المدنية والسياسية والاجتماعية للتنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ٢٠٠٣) . وأرسى القرن الثامن عشر الحقوق المدنية (حرية التعبير، والاعتقاد، وسيادة القانون). وفي القرن التاسع عشر، قطعت الحرية السياسية والمشاركة في ممارسة السلطة السياسية أشواطا كبيرة عن طريق حصول مزيد من الأفراد على حق التصويت. وفي القرن العشرين ، ظهرت دولة الرفاه الاجتماعي (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ١٩٩٣).

شهدت المجتمعات العربية منذ النصف الثاني من القرن العشرين تطورات اجتماعية واقتصادية لشعوبها عن طريق تطبيق التخطيط التنموي الذي أحدث تغيرا اجتماعيا مخططا في الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان ، وقد ساهمت الجهود التنموية في البلدان العربية في زيادة مشاركة المرأة العربية في التنمية البشرية بنسب متفاوتة . وعلى الرغم من مرور ما لايقل عن أربعة عقود من عمليات التنمية في البلدان العربية ، لاتزال المرأة تعاني من تدني مشاركتها

في التنمية بالمعني الشمولي . فكان من نتائج التخطيط التنموي أن حدثت تطورات كمية في بناء قدرة المرأة العربية بخاصة في مجال التعليم، فمثلا زادت معدلات معرفة النساء بالقراءة والكتابة ثلاث مرات منذ عام ١٩٧٠(برنامج الأمم المتحدة الانمائي والصندوق العربي، ٢٠٠٢). وازدادت معدلات التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية الثانوية بأكثر من الضعفين ، إلا أن هذه التطورات لم تسهم في تغيير المواقف والقيم الاجتماعية السلبية تجاه المرأة العربية . فلا يزال أكثر من نصف النساء العربيات أميات. كما تعاني المرأة العربية في كثير من البلدان من الحرمان من المشاركة السياسية التقليدية في عمليات التصويت والترشيح. فالمنطقة العربية هي الأقل في العالم في مجال مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية. كذلك تعاني المرأة العربية من انعدام المساواة في الفرص في المجالات الوظيفية و الأجور والتمييز الوظيفي . كما تعاني البلدان العربية من نقص في تمكين المرأة، إذ تحتل المنطقة العربية المرتبة الأخيرة بين مناطق العالم حسب مقياس تمكين المرأة، إذ لم تقل إلا عن أفريقيا جنوب الصحراء (برنامج الأمم المتحدة الانمائي والصندوق العربي، ٢٠٠٢).

٧ - واقـع مشـاركة المـرأة العربيـة في التنميـة الشاملة:

شهدت المجتمعات العربية منذ النصف الثاني من القـرن العشـرين تطـورات اجتماعيـة واقتصـادية لشعوبها عن طريق تطبيق التخطيط التنموي الذي أحـدث تغيـرا اجتماعيـا مخططـا فـي الخصـائص الديمغرافيـة والاجتماعيـة والاقتصـادية والسياسـية للمـواطنين. وقـد سـاهمت الجهـود التنمويـة فـي البلدان العربية في زيادة مشاركة المرأة في التنمية البشرية بنسب متفاوتة. وعلى الرغم من مرور ما لا يقل عن اربعة عقود من عمليات التنمية في البلـدان العربيـة، لا تـزال المـرأة تعـاني مـن تـدني مشاركتها في التنمية بالمعنى الشمولي (العثمان، ٢٠٠٦).

ويعد تمكين المرأة من القضايا المحورية في التنمية البشرية في كثير من البلدان في العالم، ومن أهم مصـادر هذا التمكين تعليم المرأة ونمط الملكية الخاصـة بهـا وفرصـها فـي العمـل والنشـاط الاقتصادي (صن،٢٠٠٤). لقد طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دليلان يقيسان عدم المساواة بين الرجـال والنسـاء: دليـل التنميـة البشـرية المـرتبط بـالنوع الاجتمـاعي Gender-Related Development Index، ودليـل التمكـين المـرتبط بـالنوع الاجتمـاعي Gender Empowerment Measure.ويقـيس الـدليل الأول الانجـازات فـي المتغيـرات نفسـها التـي يسـتخدمها دليـل التنميـة البشرية، ويأخذ بعين الاعتبار عدم المساواة في الانجاز بين النساء والرجال (UNDP, 2003). أما الدليل الثاني، فيركز على الفرص المتاحة للمرأة أكثر من تركيزه على القدرات التي تتمتع بها كعدم المسـاواة فـي المشـاركة السياسـية وسـلطة صـنع القرارات السياسية (النسبة المئوية لحصة كل من المرأة والرجل من المقاعد البرلمانية)، والمشاركة الاقتصـادية وسـلطة صـنع القـرارات الاقتصـادية

(النسبة المئوية لحصة كل من المرأة والرجل من المناصب الإدارية والتشريعية والنسبة المئوية لحظها من الأعمال المهنية والفنية)، والدخل المكتسب (UNDP, 2003).

تكشف بيانات الجدول رقم (٣) عن أن هناك فجوة ضئيلة بين الرجال والنساء في مجال التنمية البشرية في بعض البلدان العربية ممثلة بدول مجلس التعاون الخليجي في الحقوق المتعلقة بالتعليم والصحة والعيش الكريم. ولكن هذه الفجوة بين الرجال والنساء تزداد في الدول العربية التي مستوى تنميتها البشرية متوسطة أو منخفضة. وتواجه النساء العربيات في كل من جزر القمر، موريتانيا، السودان، جيبوتي، واليمن تحديات كبيرة بسبب ضعف الفرص المتاحة أمامهن في التعليم، والصحة، والحياة الكريمة.

جدول رقم (٣) يبين توزيع البلدان العربية بحسب دليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي

الدولة	الترتيب	المستوى ٢٠٠٧	قيمة الدليل ٢٠٠٧
الكويت	٣٥	مرتفعة جدا	٠,٨٩٢
قطر	٣٦	مرتفعة جدا	٠,٨٩١
الإمارات	٣٩	مرتفعة جدا	٠,٨٧٨
البحرين	٣٤	مرتفعة	٠,٨٩٥
ليبيا	٥٥	مرتفعة	٠,٨٣٠
عمان	٥٧	مرتفعة	٠,٨٢٦
السعودية	٦١	مرتفعة	٠,٨١٦
الأردن	٨٨	متوسطة	٠,٧٤٣
لبنان	٧٢	مرتفعة	٠,٧٨٤
تونس	٨٥	متوسطة	٠,٧٥٢
الجزائر	٨٩	متوسطة	٠,٧٤٢
فلسطين		متوسطة	–
سوريا	٩٩	متوسطة	٠,٧١٥
مصر		متوسطة	–
المغرب	١١٢	متوسطة	٠,٦٢٥
جزر القمر	١١٨	متوسطة	٠.٥٧١
موريتانيا	١٢٩	متوسطة	٠,٥١٦
السودان	١٢٨	متوسطة	٠.٥١٦
جيبوتي	١٣١	متوسطة	٠,٥١٤
اليمن	١٢٣	متوسطة	٠,٥٣٨
الدول العربية	–	–	

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). ٢٠٠٩. تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩

من جهة أخرى، إن المتمعن في الأرقام الإحصائية الواردة في الجدول رقم (٤) يلاحظ زيادة الفجوة بين الرجال والنساء في مجال التنمية البشرية التي تقوم على أساس إتخاذ القرارات بغض النظر عن مستوى التنمية البشرية للبلدان العربية. فتشير البيانات إلى تدني واضح في النشاط الإقتصادي والسياسي للمرأة العربية، حيث تنخفض قيمة دليل تمكين المرأة إلى ٠,٢٩٩ في السعودية و ٠,٢٨٧ في مصر و ٠,١٣٥ في اليمن.

جدول رقم (٤) يبين توزيع البلدان العربية بحسب دليل تمكين المرأة

الدولة	الترتيب	المستوى ٢٠٠٧	دليل التمكين ٢٠٠٧
الكويت	–	مرتفعة جدا	–
قطر	٢٦	مرتفعة جدا	٠,٤٤٥
الإمارات	١٧	مرتفعة جدا	٠,٦٩١
البحرين	٤٧	مرتفعة	٠,٦٠٥
ليبيا	–	مرتفعة	–
عمان	٨٨	مرتفعة	٠,٤٥٣
السعودية	١٠٦	مرتفعة	٠,٢٩٩
الأردن	–	متوسطة	–
لبنان	–	متوسطة	–
تونس	–	متوسطة	–
الجزائر	١٠٥	متوسطة	٠,٣١٥
فلسطين	–	متوسطة	–
سوريا	–	متوسطة	–
مصر	١٠٧	متوسطة	٠,٢٨٧

المغرب	١٠٤	متوسطة	٠,٣١٨
جزر القمر	–	متوسطة	–
موريتانيا	–	متوسطة	–
السودان	–	متوسطة	–
جيبوتي	–	متوسطة	–
اليمن	١٠٩	متوسطة	٠,١٣٥
الدول العربية		–	

المصـــدر: برنـــامج الأمـــم المتحـــدة الإنمـــائي (UNDP). ٢٠٠٩. تقرير التنمية البشرية٢٠٠٩

وفـي مجـال الاتجاهـات نحـو مشـاركة المـرأة فـي الحيـاة العامـة، كشـفت نتـائج بعـض الدراسـات الامبيريقيـة العربيـة بـأن المـواطنين أو طلبـة الجامعات يحملون اتجاهات داعمة لمشاركة المرأة في المجال السياسي، ولكن غالبيتهم يركزون على الأدوار الداعمـة للنسـاء لمشـاركة الرجـال مثـل التصويت لهم (شتيوي وداغستاني، ١٩٩٤). كما وجدت دراسة أخرى، بأن طلبة الجامعات يحملون اتجاهات إيجابيـة نحـو مشـاركة المـرأة فـي الحيـاة العامـة وبخاصـة فـي مجـالات التعلـيم، والمجتمـع المـدني والأعمـال التطوعيـة والخيريـة، ولكـن هـذا الـدعم يقـل عنـد أغلبيـتهم لمشـاركة المـرأة فـي المجـالات الاقتصـادية والسياسـية (Alothman, 2011).

٨ – معوقـات مشـاركة المـرأة العربيـة في التنميـة الشاملة:

يميز علماء الاجتماع بين مفهومي الجنس والنوع الاجتماعي . فيشير المفهوم الأول إلى الاختلافات الفسيولوجية المرتبطة بالإنجاب ، في حين أن المفهوم الثاني يشير إلى التفسيرات الثقافية للاختلافات بين الذكور والإناث ، إذ تشتمل كل ثقافة من الثقافات الإنسانية صورا سائدة ومفترضة لسلوك الرجال والنساء ، وتضفي معاني خاصة لمفهومي الرجولة الأنوثة والعلاقة بينهما . من جهة أخرى، ينظر علماء الاجتماع إلى المكانات والأدوار كمكونين رئيسيين للبناء الاجتماعي في المجتمع . فالمكانة هي مركز يحتله الفرد في المجتمع، إذ يتضمن هذا المركز درجة معينة من المكانة الاجتماعية. ويمكن للفرد أن يحتل أكثر من مكانة موروثة ومكتسبة، فالجنس والعرق والعمر أمثلة على المكانة الموروثة ، ليس للفرد فيها أي خيار أو سيطرة ، في حين أن المكانات المكتسبة تعتمد على جهد الفرد وقدراته ومهاراته ، كأن يكون طبيبا أو طبيبة ، معلما أو معلمة ، محاميا أو محامية ، أو نائبا، وزيرا أو وزيرة ، خادما أو خادمة . ويضفي أفراد المجتمع درجات مختلفة من الاحترام على هذه المكانات اعتمادا على المستوى التعليمي والدخل والقوة التي تتطلبها هذه المكانات . أما الأدوار فتشير إلى السلوكيات المتوقعة للمكانات التي يمتلكها كل من الذكور والإناث في المجتمع (العثمان، ٢٠٠٦) .

يجمع علماء الاجتماع على أن أدوار النوع الاجتماعي هي سلوكيات يتم تعلمها عن طريق التنشئة الاجتماعية في الأسرة وجماعات الرفاق والمدرسة ووسائل الإعلام والمؤسسات الاجتماعية الأخرى. فتؤثر عملية التنشئة على مفهوم الذات للرجل والمرأة واتجاهاتهم وتصوراتهم الاجتماعية والسياسية . إذ يتعلم أفراد المجتمع منذ الولادة وخلال مراحل التنشئة الاجتماعية أكثر الأدوار

تعقيدا والمتمثلة في تعلم دور كل من الذكر والأنثى. ويتعلم الأطفال توقعات أدوار الأولاد والبنات ، ويتعلمون السلوك طبقا لهذه التوقعات . ويتلقى الأفراد الوسائل المتسقة من الأسرة وجماعات الرفاق والمدرسة والمجتمع بعامة، ليكونوا إما رجالا أو نساء، وهذا يعزز الأدوار التقليدية لكل من الرجال والنساء في المجتمع. كما أن التسلسل الهرمي للنوع الاجتماعي يصف الموقف الذي تكون فيه القوة والسيطرة الاجتماعية على العمل والموارد والإنتاج مرتبط بالذكور، وأن السيطرة الأبوية هي أحد أشكال التسلسل الهرمي للنوع الاجتماعي. وتعد ظاهرة السيطرة الأبوية ظاهرة شائعة في غالبية المجتمعات الإنسانية بشكل عام والمجتمعات العربية بشكل خاص لارتباطها بثقافة هذه المجتمعات. فالمرأة مرتبطة بالفضاء المحلي في حين أن الرجل مرتبط بالفضاء العام في المجتمع . ولكن درجة السيطرة الأبوية تختلف من ثقافة إلى أخرى (Alothman, 2011).

ساهمت ظاهرة السيطرة الأبوية في المجتمعات العربية في نشوء اللامساواة الاجتماعية على أساس النوع الاجتماعي . وتؤثر اللامساواة الاجتماعية على فرص الأفراد في الحصول على التعليم أو تبوء مركز أو وظيفة جيدة ، وتحقيق مستوى معيشي لائق ، والحصول على حياة صحية طويلة ، فالنساء كمجموعة لديهن فرص أقل للحصول على المصادر النادرة (القوة ، الدخل ، الثروة ، والمكانة الاجتماعية) مقارنة بالرجال . وفي هذا المجال ، تثبت مقاييس التنمية البشرية انه لايوجد مجتمع من المجتمعات يعامل رجاله ونساءه بشكل متساو .

لذلك، فإن البناءات الاجتماعية والثقافة التقليدية للمجتمعات العربية التي تعطي أهمية خاصة للأدوار الاجتماعية على أساس النوع الاجتماعي أسهمت في تدني مشاركة المرأة العربية وبخاصة في المجالين الاقتصادي والسياسي كما أظهرته مؤشرات تمكين المرأة العربية. ومن الجدير بالذكر، أن الموضوع هنا لا يتعلق بالمرأة وإنما الموضوع يتعلق بحالة المجتمعات العربية برمتها رجالا ونساءا.

٩ – المناقشة والتوصيات

لقد أصبح واضحا بحسب الأرقام الاحصائية الواردة في هذه الدراسة بأن المرأة العربية قد حققت تطورا واضحا في مجال بناء القدرات التعليمية والفرص الصحية مع بعض الاستثناءات في بعض البلدان العربية. كما أن مشاركة المرأة في التنمية البشرية في المجالات التعليمية، والصحية، والحياة الكريمة، واتخاذ القرارات أقل من مشاركة الرجال بشكل عام. لكن، الملفت للانتباه هو أن موضوع مشاركة المرأة في التنمية البشرية كما أظهرتها الأدلة الاحصائية ترتبط أيضا بضعف مشاركة المجتمع بشكل عام وبخاصة في البلدان العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة التي تعاني من نقص الفرص التعليمية، والصحية والحياة الكريمة. ومن الجدير بالذكر، فإن تدني مشاركة المجتمع بشكل عام والمرأة العربية في المجالين السياسي والاقتصادي يعزى –بحسب نظرية التحديث – إلى العوامل الداخلية والمتمثلة بالثقافة

التقليدية التي تعزز مفهوم المحافظة في المعايير السلوكية التي تتناقض مع مفاهيم الابداع والمبادرة والمخاطرة. كما لا تزال هذه الثقافة ترسخ العلاقات الأبوية على الرغم من برامج تمكين المرأة العربية وبخاصة برامج العمل الايجابي Affirmative Action لمواجهة عدم المساواة بين الرجال والنساء. وقد قطعت الكثير من البلدان العربية شوطا إيجابيا في الاجراءات التشريعية المتعلقة بالمساواة بين الرجال والنساء في المجالات التعليمية والاقتصادية والسياسية. إلا أن الواقع الاجتماعي والعومل الكلية المجتمعية المتعلقة بالبناء الاجتماعي والثقافة لا تزال تشكل عائقا أمام مشاركة المرأة في التنمية بالمفهوم الشامل.

وعلى الرغم من هذا التطور الكمي في التعليم للذكور والإناث بحسب مؤشرات التنمية البشرية العربية، فإن الحاجة أصبحت ماسة لرفع كفاءة النظام التعليمي في البلدان العربية ليتواكب مع المستجدات العالمية في مجال الاقتصاد المعرفي مما يتطلب مزيدا من الجهود الوطنية المحلية والإقليمية العربية لرفع مستوى التعليم في البلدان العربية بشكل عام وتعزيز مشاركة المرأة فيه بشكل خاص. كما يتطلب تعزيز مشاركة المرأة في التنمية الشاملة تحويل قدراتها إلى أفعال في مجال العمل والمشاركة في صنع القرارات في المجتمع مما يتطلب مزيد من برامج التأهيل والتدريب للمرأة وبخاصة في المجالين الاقتصادي والسياسي وخلق نماذج مبدعة من النساء في مختلف مجالات التنمية الشاملة لتمكين المرأة في المجتمعات العربية. باختصار، يخطىء من يعتقد أن موضوع التنمية الشاملة في البلدان العربية يرتبط فقط في تمكين المرأة ومشاركتها في التنمية الشاملة. فالموضوع أكبر من ذلك، الموضوع يتعلق بالتنمية الشاملة في البلدان العربية والتخلص من التخلف وخلق مؤسسات اقتصادية وسياسة واجتماعية عربية ومحلية تزيد من الفرص المتاحة أمام الناس ذكورا وإناثا. إن الآفاق المستقبلية لمشاركة المرأة في التنمية الشاملة مرهون بالنجاح الذي ستحققه البلدان العربية في الاصلاح الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي من خلال إعادة النظر في أساليب التنمية المتبعة والقضاء على الفساد والمساواة بين الناس وزيادة فرص الحياة للجميع وبخاصة المشاركة في صنع القرارات في المجتمع. فلا تزال البلدان العربية مجتمعة غير قادرة على منافسة دولة مثل أسبانيا حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي لجميع البلدان العربية ٢٠٠٧ حوالي ١٣٤٧,١ مليار دولار مقارنة مع ١٤٦٣,٩ مليار دولار في أسبانيا. وبلغ الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون ٧٦١,٤ مليار دولار، أي ما نسبته حوالي ٥٦,٥% من مجموع الناتج المحلي لجميع البلدان العربية (UNDP, 2009). باختصار، قد تكون نظرية التحديث غير قادرة بشكل كامل في المساعدة في تفسير السياق التنموي العام للبلدان العربية بشكل عام ومشاركة المرأة في التنمية الشاملة بشكل خاص. إلا أن نظرية التحديث قد فسرت جزءا من حقيقة مشاركة المرأة العربية في التنمية الشاملة مما يشير إلى أهمية تطبيق فرضيات نظريات

التبعية في مجال التنمية في الدراسات المستقبلية لتفسير الجزء الآخر من الحقيقة الاجتماعية لوضع المرأة العربية في التنمية الشاملة.

١٠ - المراجع

١٠-١ المراجع باللغة العربية:

١. العثمان، حسين (٢٠٠٦). مشاركة المرأة الأردنية في التنمية البشرية: الواقع والمعوقات. مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الحادي والعشرون، ع ٣.

٢. الكواري، علي(٢٠٠٠). مفهوم الديمقراطية المعاصرة، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، علي خليفة الكواري وآخرون، ط١، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية

٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). ١٩٩١. تقرير التنمية البشرية ١٩٩١ – ١٩٩٢.

٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). ١٩٩٣. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٣ – ١٩٩٤.

٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). ١٩٩٥. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ – ١٩٩٦.

٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). ٢٠٠٣. تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤.

٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). ٢٠٠٧. تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). ٢٠٠٩. تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩.

٨. برنامج الأمم المتحدة الانمائي والصندوق العربي. ٢٠٠٢. تقرير التنمية البشرية العربي ٢٠٠٢.

٩. بوتومور (١٩٨٩). علم الاجتماع السياسي، ترجمة وتعليق عادل الهواري، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

١٠. دال، روبرت (١٩٩٥). الديمقراطية ونقادها، ترجمة نمير عباس مظفر، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.

١١. دالتون، رسل جيه (١٩٩٦). دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية: الرأي العام والأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا الغربية وفرنسا، بإشراف وتحرير أحمد يعقوب المجدوبة، شارك في الترجمة محفوظ الجبوري، ط١، عمان: دار البشير.

١٢. دوفرجيه، موريس (١٩٩٢). المؤسسات السياسية والقانون الدستوري والأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعيد، ط ١، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

١٣. شتيوي، موسى و داغستاني، أمل. ١٩٩٤. المرأة الأردنية والمشاركة السياسية. عمان: مطبعة الجامعه الأردنية.

١٤. صن، أمارتيا (٢٠٠٤).التنمية حرية. ترجمة شوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

٨ – ٢ المراجع باللغة الأجنبية :

1. Alothman, H. 2011. Attitudes toward Women's Participation in Public Life in the United Arab Emirates. Journal of International Women's Studies, 12(3).
2. Anderson, Benedict (1991). Imagined Communities. London: Verso.
3. Bollen,Kenneth A.& Paxton, Pamela(1998). Detection and Determinants of Bias in Subjective Measures, American Sociological Review,63.
4. Bollen,Kenneth A. and Paxton, Pamela (2000). Subjective Measures of Liberal Democracy, Comparative Political Studies,33,1.
5. ***Eiesnstadt, S.N.1960. Modernization: protest and change. London: Prentic Hall, Inc.***
6. Harrison, David.1988. The sociology of modernization and development. London: UNWIN HYMAN.
7. Isbister, John.1995. Promises not kept: the betrayal of social change in the Third World. West Hartford: Kumarian Press.
8. Leahy, Margrate E.1986. Development strategies and the status of women: a comparative study of the United States, Mexico, the Soviet Union, and Cuba. Boulder, Colorado: Lynne Riener Publisher,Inc.
9. Freedom House. 2009. http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=1.
10. Rostow,W.W(1979). Stages of economic growth: a non-communist manifesto. England : Cambridge University Press.
11. So, Alvin Y. 1993. Social change and development: modernization, dependency, and world-system theory. London: SAGE Publications.
12. UNDP. 2003. Human Development Report 2003. New York: USA.
13. UNDP. 2009. Human Development Report 2009. New York: USA.
14. UNDP. 2009. Arab Human Development Report 2009. New York: USA.
15. Wallace, Ruth A. and Wolf, Alison. 1995. Contemporary sociological theory. New Jersey: Prentice Hall